

التراث المعاصر



مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق

العدد : ١٩ رجب ١٤٠٥ نيسان «ابريل» ١٩٨٥ السنة الخامسة

مركز بحوث وتطوير علوم دمشق

يط

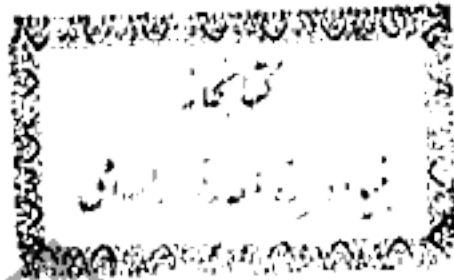


مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

التراث العربي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق

العدد : ١٩ - رجب ١٤٠٥ هـ نيسان « ابريل » ١٩٨٥ السنة الخامسة



المدير المسؤول :

علي عقله عرسان

رئيس التحرير :

د. عبد الكريم الياسيني

هيئة التحرير :

د. عبد الهادي هاشم

د. ابراهيم الكيلاني

د. نشأت الحمارنة

د. عدنان درويش



مركز تحقيق وتطوير علوم عربي

شماره ثبت ٤٧٧٤٢

تاريخ ٢٨ / ١١ / ١٣٨٠

ترسل المواد والمراسلات الى العنوان التالي :

اتحاد الكتاب العرب ، مجلة التراث العربي ، دمشق ، ص.ب : ٢٢٢٠ ☎ ٨١٦٢٢٩ - ٨١٦٢٢٩



مركز تحقيقات الكمبيوتر علوم إيس دي

الإشتراك السنوي

٣٦ ل.س للأفراد والدوائر الرسمية داخل القطر

٦٠ ل.س أو ما يعادلها للبلدان العربية مع أجور البريد

٨٠ ل.س أو ما يعادلها للبلدان الأجنبية مع أجور البريد

■ الاشتراك يرسل حوالة بريدية أو شيكا أو يذفع نقداً الى : (معاسب مجلة المؤلف الأدبي)

المحتويات

ص

- مشكلة السكان في تنظيم الأسرة د. عبد الكريم اليافي ٧
- التأويل أصلاً منهجياً عقلياً في تفسير الامام الطبري (٣) د. محمد فتحي الدريني ١٩
- السماع لأبي عبد الرحمن السلمي تحقيق: علي عقلة عرسان ٨٠
- من مظاهر تطور الطب في بلاد الشام في القرنين السادس والسابع الهجريين .. ابراهيم بن مراد ٩٥
- علم الاجتماع الاقتصادي عند ابن خلدون تيسير شيخ الارض ١١١
- جمع المصادر صلاح الدين الزعبلوي ١٢٩
- غزليات صفي الدين الحلبي من خلال صور الغزل في تراث الشعر العربي مسعود السكافي ١٤٣
- الشيخوخة بين التراث والمعاصر فاطمة عصام صبري ١٦٤
- شرح أبيات سيبويه المنسوب لأبي جعفر النحاس محمد احمد الدالي ١٩٣
- مسرحية فتح المدائن رضا صافي ١٩٨
- لغات العرب في كتب المعري محمد طاهر الحمصي ٢١١
- نخبة سنية من الأمثال العربية (٢) خير الدين شمسي باشا ٢٢٤

جمع المصادر

صَاحِبُ الدِّينِ الزُّعْبَلَاوِيُّ

اتسمت في المصدر ودلالته وجمعه ، أقوال النحاة ، وتشعبت في ذلك مذاهبهم ، فدعت الضرورة في قليل من كلام النحاة ، إلى النظر والتدبر ، وفي كثير منه إلى التبيين والايضاح .

قال صاحب المصباح ، في (قصد) حول ما اشترطه النحاة لجمع المصدر : وبعض الفقهاء جمع القصد على قصود ، وقال النحاة المصدر المؤكدا لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس ، والجنس يدل بلفظه على ما دل عليه الجمع . فان كان المصدر عددا كالضربات أو نوعا كالعلوم والأعمال ، جاز ذلك لأنها وحدات وأنواع جمعت ، فتقول ضربت ضربين ، وعلمت علمين ، فيثنى لاختلاف النوعين ، لأن ضربا يخالف ضرباً في كثرته وقلته ، وعلماً يخالف علماً ، في معلومه ومتملقه كعلم الفقيه وعلم النحو . كما تقول عندي تمر ، لذا اختلفت الأنواع . . . وكذلك الظن يجمع على ظنون لاختلاف أنواعه ، لأن ظناً يكون خيراً وظناً يكون شراً .

وقال ابن جنى في صدد اعتلاله لاختيار سيبويه لفظ (الكلم) على (الكلام) في قوله (هذا باب ما الكلم من العربية) ، قال ابن جنى في الخصائص (٢٣/١) : (وذلك أن الكلام اسم من كلم بمنزلة السلام من سلم ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم . فلما كان الكلام مصدراً يصلح لما يصلح له الجنس ، ولا يختص بالعدد دون غيره ، عدل عنه إلى الكلم الذي هو جمع كلمة ، بمنزلة سلمة وسلم . . . ذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهي الاسم والفعل والحرف ، فجاء بما يخص الجمع وهو الكلم ، وترك ما لا يخص وهو الكلام . فأما قول مزاحم المظيلي . . . الكلام الطرائف ، فوصفه بالجمع ، فأنما ذلك وصف على المعنى) . وقال (٢٥/١) : (وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعله ، الاترى أنه إذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام ، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام . فالكلام إذاً إنما هو جنس للجمع التوام مفرداً ومثنياً ومجموعاً ، كما أن القيام جنس

للقرمات مفردا وثنائيا ومجموعا . فنظير القومة الواحدة من القيام ، الجملة الواحدة من الكلام ، وهذا جلي) هذا وقد سمي سيبويه (المصدر) فعلا وحدا .

فما وجه الرأي في هذا كله ؟

أقول المصدر جنس لفعله كما ذكر ابن جنبي، فهو يدل إذا على الحدث من حيث تعلقه بفاعله ، ولكن على وجه العموم والابهام . فاذا صح هذا فالمصدر لا يثنى ولا يجمع ، لا لأنه يتناول الجنس والجنس يدل على القليل والكثير فحسب ، بل لدلالته على الحدث المتعلق بفاعله من حيث هو حدث أيضاً . قال صاحب الكليات (٣٢٥) : (وعدم تثنيته وجمعه ، أي المصدر ، لا لكونه اسم جنس ، بل لكونه دالا على الماهية ، من حيث هي هي ، والا كان الأصل في اسم الجنس ألا يثنى ولا يجمع ، ولم يقل به أحد) ! أقول ليس الأمر على ما ذكره أبو البقاء الكفوي ، ذلك أن الأصل في اسم الجنس ألا يجمع لأنه يدل على القليل والكثير، لكنه إذا جمع فقد عدل بدلالته هذه . فالتراسم جنس ، فاذا جمعته على (تمور) فذلك لاختلاف أنواعه ، وبذلك يكون قد جذب من الجنس ودلالته العامة وشموله، إلى النوع ودلالته المحددة وخصوصه ، فأمكن جمعه . قال صاحب المصباح (لأن الجنس لا يجمع في الحقيقة ، وإنما تجمع أصنافه . والجمع يكون في الأعيان كالزريدين ، وفي أسماء الأجناس إذا اختلفت أنواعها كالأرطاب والأعناب والألبان واللحوم ، وفي المعاني المختلفة كالعلوم والظنون) . فالمصدر إذا حُدَّ بما ذكرناه فلا سبيل إلى جمعه البتة سماعاً أو قياساً ، لكنه إذا عدل به عما وضع له ، كان يخرج به عن دلالاته الجنسية ، أو حدثه المتعلق بالفاعل ، جاز جمعه في الأصل ، قياساً على الأسماء عامة . وسرى أن كل ما جمعه من المصادر وتأولوا له بالسماع واختلاف الأنواع ، هو من قبيل ما خرجوا به عن جنسه أو حدثه العام الصادر عن الفاعل . فليس جمعه إذا على الشذوذ أو الندرة كما ذهب بعضهم ، وإنما لما زال عنه عارض المنع من الجمع ، عاد له حكمه الذي يقتضيه حال الأسماء في الأصل .

كلام الأئمة مثلا على أن مصدر الوحدة ومصدر الهيئة يثنيان ويجمعان . وأنت إذا قلت (جلت جولة) و (مشيت مشية الفزع) لم تر في (الجولة والمشيية) ما يدل على جنس الفعل عامة بعد أن حُدَّ بالوحدة أو حُصَّ بالهيئة ، ولو دل على الحدث . فلا شذوذ على هذا في أفراد جمعهما . قال ابن جنبي (فنظير القومة الواحدة من القيام ، الجملة الواحدة من الكلام ، وهذا جلي) .

وكلام الأئمة على أن (العقول والألباب والعلوم والعلوم والظنون) مصادر قد جمعت لاختلاف الأنواع . وهي على التحقيق أسماء ليس لها من مصدريتها إلا اللفظ . ذلك أنه قد عدل بها عما للمصدر من دلالة على جنس الفعل وحدثه المتعلق بالفاعل . قال صاحب المصباح (ثم أطلق العقل الذي هو مصدر على العجا واللب) . وقال صاحب المفردات (والمقل يقال للقوة المتهيئة لقبول العلم) .

وقال ابن القوطية : (ولب لباً ولبابة : عقل) . فدل هذا على أن (اللب) في الأصل مصدر . وقال صاحب المفردات (اللب العقل الغالص من الشوائب ، سمي بذلك لكونه خالص



ما في الانسان من معانيه كاللباب واللب من الشيء) . فدل هذا على أن (اللب) قد حيد به عن مصدريته الى مجرد الاسمية .

وقال ابن القوطية : (حَلُمٌ حَلْمًا مَقْتَلٌ) . وقال ابن منظور (الحِلْمُ بالكسر الأناة والعقل وجمعه أحلام وحلوم) .

وروى ابن منظور عن صاحب المحكم أن (الظن) يكون اسماً ومضدراً وأن الذي جُمع على (الظنون) هو الاسم لا المصدر . وأشار الى نعو من هذا صاحب المصباح حين قال : (والجمع يكون في الأعيان كالزريدين . . . وفي المائتي المختلفة المختلفة كالعلم والظنون) فنبه بهذا على أن العلم والظن اذا جمعا فقد عريا من الحدث وجنسه ، اذ أصبحا محض اسمين للمنى . ف (العلم) مصدر (عِلْمٌ) هذا هو الأصل ، لكنه ليس مصدرأ حين يجمع ، وهذا ما أراد الشيخ مصطفى الغلاييني أن يلحظه في كتابه (جامع الدروس العربية ٢/ ٤١٤) حين قال : (فالمصدر قد يراد به الاسم ، لا حدوث الفعل ، كما تقول العلم نور ، فان لم يرد به الحدث فلا يعمل) .

□ ليس شيء مما جُمع ، وأصله المصدر ، باقياً على مصدريته

أقول ليس شيء مما جُمع كالمقول والألباب والحلوم والعلوم والظنون ، قد أريد به الحدث البتة . فليس هو مصدرأ بحال من الأحوال ، وان كان أصله كذلك . قال صاحب المصباح في الاعتلال لجمع (العلم) : (ان ضرباً يخالف ضرباً في كثرته ، وعلماً يخالف علماً في معلومه ومتملقه ، كعلم الفقه وعلم النحو) . والصحيح أنه ليس في (العلم) من قولك (علم الفقه وعلم النحو) ما يدل على الحدث . بل ليس فيه ما يصدق على الجنس أيضاً . ومن ثم جاز جمعه جمع الأسماء . وكل ما جمعته من ذلك فقد جذبته الى الاسمية وخرجت به عن المصدرية . قال الجرجاني فيما حكاه المصباح . (ولا يجمع المبهم الا اذا أريد به الفرق بين النوع والجنس ، وأغلب ما يكون فيما ينجذب الى الاسمية نحو العلم والظن ، ولا يطرد) . والغلبة التي أشار اليها الجرجاني قياس لا ينكسر . وتصحيح قوله أن كل ما جمع فقد انجذب الى الاسمية . وعلى ذلك قول صاحب المصباح : (وان لم يُسمع عللوا أن المصدر باق على مصدريته) وليس قول الأئمة فيما جمع أنه مصدر الا على الاعتداد بالأصل . والا فليس المصدر مصدرأ بلفظه وحسب ، وانما هو مصدر بدلالته ، ودلالته التي تتناول جنس الفعل وحدثه العام المبهم الصادر عن فاعله ، فاذا تخلفت عنه الدلالة ، تخلف معها ما تقتضيه من امتناع جمعه ، فجمُع .

□ التضاعيف والأثناء :

وانظر الى ما قاله ابن يميث في قول الزمخشري من خطبة المفصل : (ثم انهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها) ، قال : (التضاعيف جمع تضعيف ، وهو مصدر ضمفته اذا أردت مثله أو أكثر) . وقال (وانما جمع ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، لأنه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة ، كما يقال الملوم والأشغال) . فانظر كيف جعل (التضعيف) مصدرأ فذكر بهذا حاله الأولى ، على شهرته في انفكاكه عنها ، وغلبة اسم الذات عليه . فالتضاعيف هي الفضون والأثناء . قال صاحب

الأساس (وكل شيء ثني بعضه على بعض أطواقاً، فكل طاق من ذلك ثني ، بكسر الهمزة ، حتى يقال أثناء الحية لمطأ، يها) . وقال الجوهري (والثني واحد أثناء الشيء ، أي تضاعفه . . والثني من الوادي والجبل ، مطقة ، وثني الجبل ما ثنيت) . وقال المرزوقي في شرح ديوان العماسة (٥١٤) : (ويقال ثنيت الشيء ثنياً ثم يسمى المثني ثنياً ، بكسر الهمزة ، وما ثني به هو أيضاً ثنياً) .

هذا وإذا قلنا ان المصدر قد ينتهي به الاستعمال الى الاسم ، اسم الذات أو اسم المعنى ، فلا بد من التنبيه على ان اسم الذات في الأصل أعرق في النشوء وأسبق ، من المصدر الدال على حدث الفعل وجنسه ، من حيث التوالد اللغوي وتكامله .

□ الأصوات والصلوات والزكوات :

والصوت مصدر صات يصوت كالقول مصدر قال يقول . فإذا جمع على أصوات كان اسماً . ومن النحاة من يقول انه مصدر لكنه يردف أنه خرج بالتسمية عن حكم المصادر .

قال ابن سيده في المخصص (٨٥/١٣ - ٨٦) : (إذا كانت الصلاة مصدراً وقع على الجميع والمفرد على لفظ واحد كقوله : صوت الحمير ، فإذا اختلف جاز أن يجمع لاختلاف ضروبه ، كما قال جلّ وعزّ : إن أنكر الأصوات) . وأضاف : وإذا جمعت المصادر نحو قوله : إن أنكر الأصوات ، فإنك تجمع ما صار بالتسمية ، كالغارج عن حكم المصادر ، أجدر . . فهذا قول من جمع نحو قوله حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) . أقول الصوت هنا هو ما يعدّته الشيء إذا صات وجمعه أصوات أي أنه الأثر الذي حصل بالحدث ومن ثم كان اسماً خارجاً عن حكم المصدر . وإذا قلت (له صوت " صوت حمام) فصوت الأول ليس هو حدث الفعل بل أثره المسروع ، ومن ثم كان العمل في (صوت) الثاني لفعل مقدر ، لا لـ (صوت) الأول .

وكذا (الصلاة) إذا جمعت على (الصلوات) . قال ابن سيده (فالتسمية به مما يقوي الجمع فيه ، إذا عني به الركعات لأنها جارية مجرى الأسماء) . أي أن (الصلاة) إذا كانت مصدراً بمعنى (الدعاء) فقد سميت بها الركعات أو العبادة المخصوصة فأنزلت منزلة الأسماء فجمعت . وهكذا الزكاة حين جمعت على (الزكوات) في نهج البلاغة (١٧٣/٢) : (كما حرس الله عباده بالصلوات والزكوات) . ولا يخفى أن (الصلاة والزكاة) من الالفاظ الاسلامية التي اكتسبت معاني اشتقت من أصول معانيها . ففي كتاب الزينة للشيخ أبي حاتم الرازي (المتوفى ٣٢٢هـ) : (فالاسلام هو اسم لم يكن قبل بعث النبي ﷺ وكذلك أسماء مثل الأذان والصلاة والركوع والسجود ، لم تعرفها العرب الا على غير هذه الأصول . فكانوا يرفون الصلاة أنها الدعاء ، قال الأمشي في صفة الخمر :

لها حارس ما يبرج الدهر بينها فان ذبحت صلى عليها وزمما

أي دعا لها) وأصل الدبح الشق ، ويقال ذبحت الدن أي بزلته ، والدن الوعاء الذي ترقد فيه الخمر . وزمزم بمعنى ترنم . وجاء في كتاب الزينة أيضاً : (الزكاة هو من النمو والزيادة



يقال زكا الزرع اذا نما وطال وزاد . ويكون من الطهارة . قال تمالى : قد أفلح من زكاها أي طهرها)
على أن الصلاة على التحقيق اسم مصدر، والأصل صلى تصلية وكذلك الزكاة . قال صاحب الكليات
(٢٢٣) : (الصلاة اسم مصدر وهو التصلية ، أي الثناء الكامل ، وكلاهما مستعملان ، بخلاف الصلاة
بمعنى أداة الأركان فان مصدرها لم يستعمل . . . ويقال صليت صلاة ولا يقال صليت تصلية) .
على أن اسم المصدر هنا قد حل محل المصدر واستغنى به عنه .

□ المصادر المؤكدة :

جاء كلام الأئمة على أن المصدر المؤكد لا يجمع ؛ وهو صحيح على ما انتحيناها . فالمصدر
في قولك تمت قياماً وجلست جلوساً ، قد ماثل فعله من حيث دلالة على الحدث وجنسه دون تحديد ،
فهو باق على مصدريته ، دال على جنس فعله وإبهامه . قال صاحب الهمع (١٨٦/١) :
(المصدر نوعان مبهم ، وهو مايساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قياماً وجلست جلوساً ، وهو
لمجرد التأكيد ، ومن ثم لا يشئ ولا يجمع ، لأنه بمنزلة تكرير الفعل فمبومل معاملته في عدم التثنية
والجمع) . أما الحكم بقصوره عن العمل فذلك أنه قد أتى مؤكداً لعامله ، لا نائباً عنه كالمصدر
المضاف المبين المنوع في نحو قولك (ضربت فلاناً ضرب زيد أخاه) أي ضرباً مثل ضرب زيد أخاه ،
كما جاء في حاشية الصبان على الأشموني (١٠٣/٢) و (ضرب) على هذا قد عمل رفعاً في فاعله
المضاف إليه ، ونصباً في مفعوله ، خلافاً للمصدر المؤكد لعامله .

□ المصادر المنتهية بالتاء :

وكلام الأئمة على جمع المصادر المنتهية بالتاء . قال العلامة (ياسين) في حاشية التصريح : (ان
المصدر لا يشئ ولا يجمع ما لم يكن بالتاء . وسترى أن ما انتهى بالتاء من المصادر قد جمع حمل على
الاسمية أيضاً ، وقد تناولوا له باختلاف الأنواع فدلووا بذلك على خروجه عن جنس فعله قال ابن
الأثير في (النهاية) : (التحيات جمع تحية ، قيل أراد بها السلام . يقال : حياك الله أي سلم عليك .
وقيل التحية الملك ، وقيل البقاء . وإنما جمع التحية لأن ملوك الأرض يحيون بتحيات مختلفة .
فيقال لبعضهم : آبيت اللعن ، ولبعضهم : أنعم صباحاً ، ولبعضهم : أسلم كثيراً ، ولبعضهم : عش
ألف سنة ، فليل للمسلمين قولوا : التحيات لله ، أي الألفاظ التي تدل على السلام والملك والبقاء ،
هي لله تعالى) . فانظر إليه كيف اعتل لجمع المصدر باختلاف أنواع التحيات فأخرجه عن جنسه ، ثم
أشار الى دلالة على لفظ السلام والملك والبقاء فأخرجه عن حدته .

و (النية) التي تجمع على (النيات) اسم لا مصدر . قال صاحب المصباح : (والنية : الأمر
والوجه الذي تنويه) .

وقد جمعوا (النُهية) على (النهى) . قال ابن سيده في المخصص (١٤٠/١٥) (والنهْيُ
مقصود العقل يكون واحداً وجمعاً ، واحده نهية . قال الفارسي : النهْيُ لا يخلو أن يكون مصدراً أو
جمعاً كالظلم . وقوله تمالى : لأولى النهى ، يقوي أنه جمع لأضافة الجمع إليه) . والنهْيُ اسم مصدر
وقد جمع على النهْيُ كما رأيت ، واسم المصدر كالمصدر في جواز جمعه أو امتناعه .

وجاء في الكليات (٣٢٧) : (ويجوز جمع المصادر وتثنيها إذا كان في آخرها تام التانيث كالتلاوات والتلاوتين) . وليست التلاوة المجموعة مصدراً ، كالتلاوة في قوله تعالى (يتلونه حق تلاوته) .

□ هل يجوز الخروج بالمصدر الى الاسمية وجمعه كلما دعت الحاجة :

يتبين بما تقدم أن المصدر لا يجمع ما بقي على دلالاته من حيث حدثه وجنسه ، فإذا انفك عنها سقط عنه مقتضاها ، وهو عدم الجمع . على أن بيت التصيد ما هنا هل يسوغ التصرف في المصدر كلما مست اليه الحاجة ودعت الضرورة ، فيخرج به عن مصدريته ويجمع على ارادة الاسمية ؟

أكثر نصوص الأئمة على الوقوف بهذه الارادة عند حد السماع ، عدا ما انتهى من المصادر بالتام . فليس لك ، على هذا ، أن تجمع وتقول أردت بالمصدر الاسمية ، إذا أدك التعبير اليه ، إلا أن يكون العرب قد فعلوه فنقل عنهم ، وهو الحكم الذي يرجع اليه ، ويقتاس به عند الأكثرين . ولكن لا يخالف هذا ، المعروف اللغوي من وجوه ؟

قال صاحب المصباح فيما أسلفنا : (فان كان المصدر عدداً كالضربات أو نوعاً كالعلوم والأعمال ، جاز ذلك لأنها وحدات وأنواع جمعت) . وأضاف : (وقال الجرجاني : لا يُجمع المبهم إلا إذا أريد به الفرق بين النوع والجنس . وأغلب ما يكون فيما يجذب الى الاسمية نحو العلم والظن) . ولا تكاد تحسب بهذا أنهما أخذان بالقياس حتى يستدرك الجرجاني فيقول : (ولا يطرد ، إلا تراهم لم يقولوا في قتل وسلب ونهب : قتل وسلوب ونهوب) . ويستدرك الفيومي فيقول (وقال غيره لا يجمع - الوعد - لأنه مصدر ، فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع ، فان سمع الجمع عللوا باختلاف الأنواع ، وان لم يسمع عللوا بأنه مصدر باق على مصدريته ، وعلى هذا فجمع التصيد موقوف على السماع) .

□ القول بقياس جمع المصدر إذا أريد به الاسم

ذهب بعض الأئمة الى الأخذ بقياس جمع المصدر إذا أريد به الاسم ، جرياً على ما استن به العرب أنفسهم حين جمعوا (العلوم والظنون والعلوم والعقول والأعمال والأشغال) . قال صاحب الهمع (١٨٦/١) : (أما النوع ففيه قولان : أحدهما يشئ ويجمع ، وعليه ابن مالك ، قياساً على ما سمع منه كالمقول والألباب والعلوم ، والثاني لا ، وعليه الشلوبين قياساً للأنواع على الأحاد ، فانها لا تشئ ولا تجمع لاختلافها) .

وقال في جمع المصدر (١٨٣/٢) : (ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم ، فانه إذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به . مثال الأول أن يسمى بضرب ، فانه لم يجمع وهو مصدر فجمع وهو مسمى به على الفعل في القلثة فتقول أضرب ككلب وأكلب ، وضروب في الكثرة ككعب وكعوب) . وهذا يعني أنك إذا سميت بمصدر ، جمعته على ما يجمع به ما هو نظيره من الأسماء .

قال الشيخ مصطفي الغلاييني في كتابه (جامع دروس اللغة العربية (١٩٩/٢) : (والمفيد عدداً يشئ ويجمع بلا خلاف ، والمفيد نوعاً فالحق أنه يشئ ويجمع قياساً على ما سمع منه كالمقول والألباب والعلوم وغيرها) .

تصرف الأئمة في جمع المصدر كلما دعت حاجة التعبير

الى انزاله منزلة الاسم

على أن المانين من القياس في جمع المصدر لم يثبتوا على المنع فيما تناولته أقلامهم وذاع في مصنفاتهم . فقد جمعو من المصادر ما لم يرد بجمعه سماع ، وعللوا لذلك باختلاف الأنواع . وجمهم هذا وتعليلهم دليلان على انصراف الأئمة الى القياس غالباً لاشتداد الداعي اليه .

أما قول صاحب المصباح (الا تراهم لم يقولوا في قتل وسلب ونهب ، فتول وسلوب ونهوب) فجوابه انهم لو احتاجوا الى ذلك في معنياتهم ومصرف افكارهم لقالوه وانبتوه . قال الامام الرضي في شرح الكافية (١٨٧/٢) : (ومنه قولك الاكرامات والتخريجات والانطلاقات ونحوها ، لأن الواحد اكرامة وتخريجة وانطلاقة بناء الوحدة ، لا اكرام وتخريج . وجمع المجرى اكاريم وتخاريج عند اختلاف الأنواع . فالاكرامات كالمضربات والقتلات ، والأكاريم كالضروب والقتول . ولذا يقال ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التام ، وثلاثة اكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلاثة أنواع من الاكرام .) وهكذا جمع قتلا على قتل خلافاً لما تصوره صاحب المصباح . أما قصره جمع اكرام على اكاريم دون اكرامات ، لعدم انتهائه بالتام ، فسترى أن الأئمة قد تجاوزوه .

هذا وسنورد عليك مما جرت به أقلام الأئمة ، قياساً على ما سمع عن العرب ، ما يدل دلالة سديدة واضحة على أن التصرف في المصادر لا يمكن أن يحده سماع . وإن اللغة تقتضيه اقتضاء كلما احتيج الى تجديد المانني وتوليدها وتصريفها حيثما اتجه الفكر ، وأن أصولها ، الى ذلك ، لا تأباه ولا تمافه ، بحال من الأحوال . فانت اذا تقصيت ما كتبوه واستقرهته وجدت إن أحدهم لم يتورع عن جمع المصدر اذا نوى فيه الاسمية ، ولو لم يرد النص بسماع جمعه . فالعرب قد جمعت من المصادر ما احتاجت الى ارادة الاسمية فيه لاجابة في التعبير ، وتصرفت فيما اضطرت ان تخرج به عن دلالته ، وليس هذا مما يمثل أو يمكن أن يعصره سماع أو تحده رواية .

قال صاحب المصباح : (واستعمل العيب اسماً وجمع على عيوب) .

وقال : (ثم استعمل النسب وهو المصدر في مطلق الوصلة بالقرابة ، فيقال بينهما نسب أي قرابة ، وجمعه أنساب) .

وقال : (وفرض الله الأحكام فرضاً أوجبها . فالفرض المفروض ، جمعه فروض ، مثل فلس وفلوس) .

وقال : (الغيم السحاب الواحدة غيمة . وهو مصدر في الأصل من غامت السماء من باب سار ، اذا أطبق بها السحاب) .

وقال : (والشق بالفتح انفراج في الشيء ، وهو مصدر في الأصل ، والجمع شقوق) .

وقال : (والجمع أيضاً الجماعة تسمية بالمصدر ويجمع على جموع مثل فلس وفلوس) .



- وقال في (لفظ) : (واستعمل المصدر اسماً وجمع على الفاظ كفرخ وافرأخ) .
- قال : (والمكس الجبابة ، وهو مصدر من باب ضرب أيضاً ، فاعله مكأس ، ثم سمي المأخوذ مكساً تسمية بالمصدر ، وجمع على مكوس مثل فلس وفلوس) .
- وقال : (والبث الجيش تسمية بالمصدر ، والجمع بموث) .
- وقال : (ووقف أيضاً تسمية بالمصدر والجمع أوقاف) .
- وقال : (ثم أطلق الرهن على المرهون ، وجمعه رهون مثل فلس وفلوس) .
- وقال : (وسمي ما يصاد صيداً ، إما فعل بمعنى مفعول ، وأما تسمية بالمصدر ، والجمع صيود) .
- وقال : (ووهت وهماً ، وقع في خلدي ، والجمع أوهام) .
- وقال ابن منظور : (والفتح افتتاح دار الحرب وجمعه فتوح) .
- وقال : (والوضع أيضاً الموضوع ، سمي بالمصدر ... والجمع أوضاع) .
- وقد ورد (النص) عنهم مصدراً منقولاً إلى الاسم تسمية بالمصدر ، فجمع على نصوص ، ثم أسي به الكتاب والسنة ، وأصل معناه الرفع أو الاظهار . قال صاحب الكلبيات : (ثم نقل في الاصطلاح إلى الكتاب والسنة ، وإلى ما لا يحتمل إلا معنى واحداً) .
- وقال الجوهري : (الغم واحد الضوم ، تقول منه غمه فاغتم) - والغم مصدر ، قال الجوهري : (وليلة غم أي غامة ، وصف بالمصدر ، كما تقول ماء غور) .
- وفي المخصص (١٢ / ١٣٢) : (قال ابن جنى : لام الفضاء واو ، لقولهم فضا يفضو ففضوا وفضاء ، والفاضي الواسع ، وأفضى إلى الشيء صار في فضائه وفرجته ، وجمعه أفضية) .
- وقال الجوهري : (وفرقت الشيء تفريقاً وتفرقة فانفرك وانفرك وتفرق ، وأخذت حتى منه بالتفاريق) .
- ونظائر ما ذكرناه لك ، مما جمعه العرب من المصادر حملها على الاسم ، أو جمع قياساً على ما جمعه ، لا يحصيه عد .

طرف مما جمعه الأئمة من المصادر حملها على الاسم

يتبين بالاستقراء أن كثرة الأئمة قد جروا على جمع مصادر ما فوق الثلاثي فأكثرها منه ، وترددوا في جمع مصادر الثلاثي فأقلوا منه . فهم جمعوا استعمالاً على استعمال و اختراعاً على اختراعات واحتمالاً على احتمالات واعتقاداً على اعتقادات واحتجاجاً على احتجاجات ، كما جمعوا تقريراً على تقارير وتحديدات على تحديدات ، والزاماً على الزامات والتزاماً على التزامات وتدقيقاً على تدقيقات والحاقاً على الحاقات ، واعتماداً على اعتمادات ، وانتقالاً على انتقالات وتصحيحاً على تصحيحات وتنبيهاً على تنبيهات وتنزيلاً على تنزيلات وتأويلاً على تأويلات وتفريماً على تفريمات وتصرفاً



على تصرفات وترخيصاً على ترخيصات واختياراً على اختيارات وابتداءً على ابتداءات واشكالات على اشكالات واعراباً على اعرابات وغير ذلك .

كما جمعوا تركيباً على تراكييب وتقليباً على تقالييب وتعليلاً على تعاليل وتكبيراً على تكابير وتصغيراً على تصاغير وتصنيفاً على تصانيف وتاليفاً على تأليف . وتفعيلاً على تفاعيل وتقسيماً على تقاسيم وتمبيراً على تمابير وتصريفاً على تصاريف وتفسيراً على تفسير .

شاع ذلك في مؤلفات الأئمة شيوعاً متعاملاً ، كما هو الحال في كلام ابن جنى في خصائصه والقاضي الجرجاني في وساطته والخفاجي في سر الفصاحة والزمخشري في أساسه . بل الجاحظ في بعض رسائله . فقد جاء مثلاً في (التربيع والتدوير) : (وعادته كطبيعته وأخره كأوله ، تحكى اختياراته التوفيق ومناهجه التسديد/ ٢١٧) .

وهكذا ابن هشام في مغنیه والسيوطي ومن حكى عنهم في مزهره وهمه . والصبان في حاشيته على الأشموني ، والأشموني في شرح الألفية .

وانظر الى ما قاله ابن منظور في التعليق على ذلك (وقول ابن جنى المضاف والمضاف اليه عندهم وفي كثير من تنزيلاتهم كالاسم الواحد . انما جمع تنزيلاً هنا لأنه أراد للمضاف والمضاف اليه تنزيلات في وجوه كثيرة ، منزلة الاسم الواحد . فكفى بالتنزيلات عن الوجوه المختلفة . الا ترى أن المصدر لا وجه له الا تشعب الأنواع وكثرتها . مع أن ابن جنى تسميح بهذا تسمع وتحضر ، فأما على مذهب العرب فلا وجه له ، الا ما قلناه) . أقول ان ما فعله ابن جنى وتسميح به قد جرى عليه العرب أنفسهم ، كما بسطنا القول فيه . ولا بد لمثل هذا التسميح ، مادام تسمع تحذف وتحضر ، أن يتسع نطاقه وتمتد آفاقه ، ما مست إليه الحاجة في التعبير . وإذا كان الأئمة قد استسهلوا فيما جمعوه من مصادر ما فوق الثلاثي ، جمع السلامة أو منتهى الجموع فلظهور القياس فيه . وقد استحبوا جمع المصادر بالتاء ، فيما لم يسمع جمعه عن العرب ، وقد ضمنوا سلامة صيغته . وأكثروا من جمع ما ساغ جمعه على صيغة منتهى الجموع ، فلا يمتزضهم شك في تعرف واحده . وقد جمع الرضي في شرح الكافية (١٨٧/٢) اكراما على اكاريم وخص اكرامات بجمع اكرامة . وجمع صاحب الصباح (في رهب) افساداً على افسادات ، كما جمع التاج السبكي في شرح المنهاج ، علسى ما حكاه المزهري (١٧٥/١) ، انشاء على انشاءات .

وأقل الأئمة من جمع مصادر الثلاثي ، لاختلاف صيغ جمعه ، على وفرة ما نقل منه عن العرب كما رأيت ، لكنهم جمعوا من مصادره ما يقتاد النظر الى الأخذ به ، كما اتفق لابن جنى ، وهو من تعلم في حذقه لفقه اللغة وعلومها واستقرائه لدقائقها وتمحيصه لدخانها .

طرف مما جمعه ابن جنى من مصادر الثلاثي

جمع ابن جنى (قصداً) على (قصود) حين انتوى فيه الاسمية ، فقد قال في الخصائص : (٤٢٧/١) (فان قلت فما تنكر أن يكون ذلك شيئاً طبعوا عليه وأجيشوا اليه ، من غير اعتقاد منهم لملله ، ولا لقصود من قصوده التي تنسبها اليهم في قوانينه وأغراضه) . وقال (٢٥٥/١) : (وتضطر الى معرفته من أغراضها وقصودها) ، وقال : (وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود) .

ومكذا جمع (الحذف) وهو مصدر (حذف) على (حذف) فقال (٨٨/١) : (ألا ترى الى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذف ، كحذف المضاف وحذف الموصوف) .

وعلى ذلك جمعه (حملا) بفتح الحاء على (حمل) ، قال (٢٢٢/١) : (ثم قالوا على ما وان حملا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا كساوان تشبيها له بعلباوان ، ثم قالوا قرأوان حملا له على كساوان ، على ما تقدم . وسبب هذه (الحمول) والاضافات والالعاقات ، كثرة هذه اللفظة وسمتها وغلبة حاجة أهلها الى التصرف فيها) .

ومثله جمع (الفصل) خلاف (الوصل) ، على فصول . قال ابن جنى (٢٣٤/١) : (وأنشدنا أيضا :

فقد والشك بيئن لي عناء بوشك فراقهم صرد يصيح

أراد فقد بيئن لي صرد يصيح بوشك فراقهم ، والشك عناء . . . فقد ترى الى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا شيء منها) .

وكذا (الوصل) فقد جمعه ابن جنى على (وصول) . فقد جاء في اللسان (قال ابن جنى : فقول الأخفش يلزم بعد الروي الوصل ، لا يريد به أنه لا بد مع كل روي أن يتبعه الوصل . . . وجمعه ابن جنى على وصول ، وقياسه ألا يجمع) .

وجمع ابن جنى (الغلط) على (أغلاط) فقال (٤٨/١) : (فكان يروي من أغلاط الناس منذ ذاك الى أن شاع واستمر فساد هذا الشأن مشهوراً ظاهراً) . ولعله أول من جمع الغلط على أغلاط . وقد جمعه كذلك صاحب القاموس في خطبته فقال : (واختصت كتاب الجوهرى من الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة ، لتداوله واشتهاره بخصوصه ، واعتماد المدرسين على نقله ونصوه) ورواه عنه صاحب المزهرة (٦٣/١) وقال صاحب التاج (ويجمع الغلط على أغلاط) ، وربما استند في ذلك الى ابن جنى .

وغريب على هذا قول الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي في كتابه (المباحث اللغوية في العراق/١٢٨) : (ولم نجد للفصحاء استعمال الأغلاط جمعا ، وإن كان مقيسا ومستعملا عند غير اللغويين من المتأخرين ، ومنه كتاب - أغلاطى - لصفي الدين الحلبي الشاعر المشهور) . أقول إن الفصحاء قد قالوا (الأغلاط) كما رأيت ، واستعمله اللغويون المتقدمون قبل سواهم .

وقد جمع ابن جنى (الغلط) على (غلاط) أيضا . قال ابن منظور : (والغلط في الحساب وكل شيء ، والغلت لا يكون الا في الحساب . قال ابن سيده : ورأيت ابن جنى قد جمعه على غلاط ، ولا أدري ما وجه ذلك ؟) . أقول قد أجبت عن ذلك في كتابي (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) الصادر عام ١٩٣٩ ، على ما بدا لي ، فقلت (ووجه ذلك عندي أن ابن جنى ، لما وضع - الغلط - وهو مصدر ، موضع الاسم ، وجعل بمنزلة - المغلوطينيه - جمعه جمع قلة على - أغلاط - وجمع كثرة على - غلاط - على ما هو القياس . قال سيبويه - ١٧٧/٢ - لما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا



فانك اذا كسرته لأدنى العدد بنيتسه على أفعال ، وذلك قولك جميل وأجمال وجبل وأجبال وأسند
وأساد ، فاذا جاوزوا به أدنى العدد فانه يجيء على فاعل وفعول . فأما الأفعال فنحو جمال وحبال ، وأما
الفعول فنحو أسود وذكر ، والأفعال في هذا أكثر) .

هذا وانظر الى ما جاء في (الوعد) والوعد مصدر في الأصل ، لكنه استعمل استعمال الأسماء
فينبغي أن يحمل عليها في الجمع فيقال (الوعود) . قال صاحب الصحاح (ولا يجمع الوعد) ، وقال
الأزهري على ما حكاه ابن منظور (الوعد المدة يكون مصدراً واسماً ، فأما المدة فتجمع على مدات ،
والوعد لا يجمع) ، ونحو ذلك ما قاله صاحب المفردات (والعدة من الوعد ويجمع على عدات ،
والوعد مصدر لا يجمع) . واستدرك ابن منظور فقال (والوعد من المصادر المجموعه ، قالوا : الوعود ،
حكاه ابن جنى) أقول بل جمعه ابن جنى كما هو شأنه فيما أنزله من المصادر منزلة الأسماء .

ما جمعه الزمخشري

الوجل بفتح الجيم مصدر . قال ابن القوطية (وجل وجل : خاف) . وقال صاحب المفردات :
(الوجل استشعار الخوف يقال وجل يوجل وجلانها وجل . قال : وجلت قلوبهم .) . ولم أر
جمعه في الصحاح أو المفردات أو المصباح أو المختار أو اللسان أو القاموس أو التاج . ولكن جاء في
الأساس (وفي قلبه وجل ، وفي قلوبهم أوجال) !

□ توجيه ما جمع من المصادر :

يتبين بما أسلفنا أن ما وقع لفعول الأئمة من جمع المصادر كثير فاش . والذي دفعهم الى ذلك
وبعثهم عليه ما تمثل لهم من صور ذهنية متجددة أجيئوا الى التعبير عنها . وليس ما اعتمدوا ما هنا
خروجاً عن قواعد اللغة بل بناء على أصولها ، وتصرف قد خرج على طرائقها . والتصرف
بالمصدر على هذا النحو أشهر من أن تكثر عليه الأمثلة ، وهو من الظهور على ما ترى . وقد نهج
بجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا النهج حين قال : (يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه) .

والمصدر اذا جمع حين يدل على الوحدة والهيئة والنوع فلانه قد افتقد جنس فعله واذا جمع حين
يجتذب الى الاسم اسم ذات كان أو اسم معنى ، فلانه افتقد حدث فعله . أما اذا اجتمع للمصدر حدث
فعله وجنسه فقد صح فيه ما أورده صاحب المزهج حين قال (١٢٠ / ١) : (وما يحسن مفرداً ويقبح
مجموعاً ، المصادر كلها) . ولا يظن ظان أن لنا أن نزيد الاسم في أي مصدر فنجمعه ، وإنما ذلك
مرهون بضرورة التعبير والحاجة اليه .

□ صحة جمع بيان على بيانات وأبنية :

جرى نقاش حول صحة جمع بيان على بيانات في الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية
بالقاهرة . فقال الأستاذ عباس حسن ، عضو المجمع : (المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه ، الا اذا
كان عددياً أو نوعياً ، وهنا لا دليل على التعدد . ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه

جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع .) وأنت ترى أن الاستاذ قد أبى جمع (بيان) على (بيانات) لسببين : الأول أنه لا دليل على تعدد المصدر فيجمع ، والثاني : أنه لا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالماً ، إذا صح جمعه .

أقول في الجواب عن ذلك : ان (البيان) فيما يراد به هنا ليس مصدراً ، وإنما هو اسم ، وهو القول الذي تسوقه لإعلان أمر أو إيضاحه والكشف عن إشكال فيه . أو هو (ما يتم به بيان الأمر والكشف عن غامضه) . فهو بهذا قد فقد دلالة على الحدث وجنسه ، على السواء ، فعاد له حكم الجمع الذي حالت دونه هذه الدلالة . فإذا قيل أنه مصدر فاعتاداً بالأصل . وقد يستعمل (البيان) دالاً على حدثه دون جنسه فيجمع لاختلاف نوعه .

وجاء في النص الذي اختلف في صحته (الأحكام والبيانات) فامتنع الأعضاء من جمع (البيان) وأقروا بجمع (الحكم) فما الذي أدامهم إلى هذا التفريق ؟

أصارهم إلى هذا أن العرب قد عدلت ب (الحكم) عن مصدريته (عن حدثه أو جنسه) أو عنهما جميعاً ، فجمته على (أحكام) حين عدت به (ما يشرع أو يسن أو يحكم به) فارتضوا ذلك وأقروه . فقد جاء في نهج البلاغة (٧٧/٢) : (وبين الأحكام المفصولة) : وجاء فيه (٤٧/٣) : (وشرائع الإسلام وأحكامه) . وقال صاحب المصباح (وفرض الله الأحكام فرضاً أوجبها) .

وامتنع المجمعون في المجمع القاهري من جمع (البيان) حين اعتقدوا أن العرب لم تجمعها . وهي لم تجمعها فعلاً لأنها لم تحتج إلى الخروج به عن مصدريته إذ لم تلجئها إليه حاجة في التفسير . ومن الحق أن يقيسوا جمع (البيان) على (الحكم) كما فعل الأئمة في جمع استعمال واختراع واحتمال واعتقاد واحتجاج ، على استعمالات واختراعات واحتمالات واعتقادات واحتجاجات ، إلى آخر ما جمعه على مثال هذا الجمع مما ذكرناه . وهذا (البلاغ) كالبيان . وقد جمعه الامام عبد الرحمن ابن عيسى الهمداني (المتوفى ٣٢٢ هـ) صاحب الألفاظ الكتابية في مقدمة كتابه هذا ، إذ قال في مقدمته : (وانضاف إلى ذلك قوة من الصواب وصفاء من الطبع ومادة من الأدب ، وعلم بطرق البلاغات ، ومعرفة رسوم الرسائل . .) . بل رأيت الجاحظ قد جمعه في بعض كتبه (كتاب حجج النبوة) إذ قال (والناس موكلون بالخطابات مولعون بالبلاغات) وجاء في الصحاح (والبلاغات كالوشايات والوشاية ما أبلغ إلى السلطان من حديث الناس ، سميأ بهم ، ولم يخص الجاحظ أو الهمداني البلاغ بهذا المعنى . ولا ننس أن البلاغ اسم من التبليغ كالبيان اسم من التبيين ، ففي الصحاح (وكذلك التبليغ والاسم منه البلاغ) . ويردان مصدرين أيضاً .

وقد جمع العرب (القضاء) على أفضية كما جمعوا (الحكم) على أحكام ، وكلاهما في الأصل مصدر . والقضاء لغة : الحكم كما في المصباح والنهاية وتعريفات الجرجاني . وقد جمعه على أفضية حين عدلوا به عن مصدريته . قال صاحب الأساس (وعدل في قضائه وقضيته وقضاياه وأفضيته ، وقضاء الله ترد له الأفضية) .

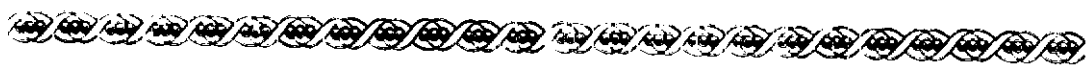
وقال الأستاذ عباس حسن (وهنا - أي في البيان - لا دليل على التعدد ، ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم ، أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع) .

أقول ان أعضاء المجمع القاهري قد أقروا بتعدد أنواع البيان . قال الدكتور ابراهيم مذكور : (المسألة هي وجود أنواع من البيان) . وقال الدكتور طه حسين (يمكن أن نقول أنواع من البيان) وانتهوا من النقاش الى هذا التعبير (مختلف أنواع البيان والأحكام) وكان الوجه أن يقولوا (مختلف أنواع البيان والحكم) أو (مختلف البيانات أو الأبينة والأحكام) . وما داموا قد أقروا أنواعاً من (البيان) فما الذي منعه من جمعه ، كما فعل الأئمة . قال صاحب المصباح (فان كان المصدر عدداً كالضربات أو نوعاً كالعلوم والأعمال ، جاز ذلك لأنها وحدات وأنواع) . وأردف (لأن ضرباً يخالف ضرباً في كثرته وقلته ، وعلماً يخالف علماً في معلومه ومتملقه) . أو ليس (للبيان) نوعٌ يختلف في مضمونه ومتملقه ، عن بيان آخر . قال ابن سيده في المخصص (١٣ / ٨٥) : (اذا كانت الصلاة مصدرًا وقع على الجمع والمفرد بلفظ واحد كقوله : لصوت الحبير ، فاذا اختلف جاز أن يجمع لاختلاف ضروبه) . أفلم تختلف ضروب البيان وقد قال المناقشون (مختلف أنواع البيان) ؟ قال الرضي في شرح الكالية (١٨٧ / ٢) : (وثلاثة أكاريم وتخاريج ، اذا فصدت ثلاثة أنواع من الأكرام) .

هذا وما أحسب الا أن الأئمة قد جمعت (البيان) بمد أن انتهت فيه الى أنواع متعددة ، كبيان التقرير وبيان التغيير وبيان التعديل الى غير ذلك مما ذكره الشريف الجرجاني في تعريفاته . فقد جاء في شرح المنار في أصول الفقه لابن ملك (فصل في بيان أقسام البيانات / ٢٣٤) (وقد عُد في أنواع البيان فقال انها بيان التقرير وبيان التفسير وبيان التغيير) .

وقد قطع أعضاء المجمع القاهري بأن (البيان) مصدر ، وهو كذلك في الأصل ، اذا كان من (بان) على أنه قد يكون اسم مصدر ، اذا حمل على (أبان) أو (بيّن) . قال صاحب المصباح : (وأبان ابانة وبيّن وتبين واستبان ، كلها بمعنى الوضوح والانكشاف ، والاسم : البيان ، وجميعها يستعمل لازماً ومتعدياً ، الا الثلاثي فلا يكون الا لازماً) . فاذا كان (البيان) اسم المصدر من (التبيين) كان كالعذاب اسماً من التعذيب . وقد جمع الأئمة (العذاب) حين انتهوا به الى الاسمية ، على (أهدبة) واسم المصدر كالمصدر في امتناعه على الجمع من حيث الأصل كما ستراه . ففي التنزيل (يضاعف لها العذاب ضمفين - الأحزاب / ٣٠) قال ابن منظور (قال أبو عبيد : معناه تجعل الواحد ثلاثة أي تعذب ثلاثة أهدبة) .

وهندي ان جمع (البيان) يكون بالتمام تصحيحاً ، كما يكون على (ابينة) تكسيراً . أما جمعه بالتمام تصحيحاً ، فقد نحا نحوه الأئمة بما جمعه من نظائره ، وأفتى بعضهم بجمع ما لم يسمع جمعه من العرب بالتمام . فقد جاء في كتاب الوساطة بين المتنبئ وخصومه للقاضي الجرجاني ، حول الاحتجاج لصحة جمع (بوق) على (بوقات) : (وقال المحتج عند أن أصل الجمع التانيث ، ولذلك جاء ما جاء منه بالتمام ، وان كان في الأصل مذكراً ، قال فمن جمع اسماً لم يجد عن العرب جمعه فأجرأه على الأصل ، لم يسغ الرد عليه ، ولم يجز أن ينسب الى الخطأ لأجله / ٣٣٢) .



أما جمع البيان على (أئينة) فكما جمع (القضاء) على افضية ، وكما جمع (الفضاء) على افضية ، وهو مصدر سمي به ، فقد جاء في المخصص لابن سيده (١٣٢/١٥) : (قال ابن جنى : لام الفضاء واو لقبولهم فضا يفضو فضواً وفضاء ، والفاضي الواسع ، وأفضى الى الشيء صار في فضائه وفرجته وجمعه افضية) . وجمع (العذاب) على أعذبة ، والعذاب كالبيان اسم مصدر . ونحو ذلك (الجواز) وهو مصدر (جاز يجوز) لكنه استعمل لما يجاز به ، وهو صك المسافر ، فجمع على (أجوزة) . قال صاحب الأساس (وخذ جوازك وخذوا أجوزتكم ، وهو صك المسافر لثلا يتمرض له) ، وفعال في الأسماء ، يجمع قياساً على أفعله ، إذا كان مذكراً . وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة جمع (نشاط) على (أنشطة) اذ قال : (يشيع استعمال هذا اللفظ مراداً به الدلالة على جملة الأعمال المتنوعة التي يمارسها المرء أو الجماعة في الحياة العامة من رياضية واجتماعية وثقافية . وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أن الأنشطة جمع نشاط ، وهو مصدر . والأصل في المصدر ألا يثنى ولا يُجمع لأنه يدل على القليل والكثير . ثم أن جمعه في حالة جوازه على صيغة أفعله غير مسموع أجز هذا اللفظ على أساسين : الأول أن جمهرة علماء اللغة يجيزون جمع المصدر ، اذا تعددت أنواعه ، والنشاط متعدد الأنواع ، والثاني أن جمهرة علماء الصرف يجيزون جمع فعال على أفعله جمع قلة) . ولست أدري ما معنى قول المجمع ان (النشاط) مصدر ، وقد أريد به الدلالة على جملة الأعمال المتنوعة . . . كما قال . بل ما معنى أن جمعه في حالة جوازه على صيغة أفعله غير مسموع . وقد رأيت أن العرب قد جمعت ما عدلت به من المصادر الى الاسمية ، وكان على فعال ، على أفعله كقضاء واقضية وفضاء وفضية وجواز وأجوزة . وليس هذا وحسب بل أقر المجمع القاهري جمع (نشاط) على (نشاطات) في جملة ما أقر جمعه من الأسماء بالالف والتاء كالجواز والحساب والخطاب . . .



فاتضح مما ذكرناه ان الأئمة حين منعت جمع المصدر نصاً ثم استباحته جمعه بأقلامها فعلا ، بل درجت عليه كلما ألجأتها اليه حاجة في التعبير أو ضرورة في التسمية والاصطلاح ، أقول اذ انصت الأئمة على منع الجمع ثم استجازته فانها لم تنقض ما نصت عليه ، ذلك أن الذي جمعته من المصادر كالذي حكى جمعه منها ، قد عدل به الى الاسمية . فاذا استحق ظاهره المنع فقد استوجبت حقيقة حاله الرخصة والجواز كما رأيت .

